مركز الاقتصاد والتمويل الإسلامي – الدوحة
محاضرة الالتزام الشرعي في البنوك الإسلامية
27 يناير 2014
د. عبد الباري مشعل
رئيس مجموعة رقابة للتدقيق الشرعي والاستشارات المالية الإسلامية
abdulbarimashal@raqaba.co.uk
www.raqaba.co.uk

تتناول المحاضرة واقع الالتزم الشرعي في البنوك الإسلامية، والتحديات المستقبلية لتعزيز التزام الشرعي على صعيد المرجعية الشرعية والضبط الشرعي، كما تتناول بعض نماذج الالتزام الشرعي لكل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا ودولة الكويت وسورية وماليزيا.

1. واقع الالتزام الشرعي: تتميز البنوك الإسلامية عن التقليدية بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في تطبيق المعاملات الإسلامية. ومن أبرز ما المشاكل التي يعاني منها الالتزام الشرعي ما يأتي:

1.1. استقلالية التدقيق الشرعي الخارجي: على الرغم من هذه الوظيفة موكلة لهيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، غير أن هيئة الرقابة الشرعية في العديد من التطبيقات تستند في عملية التدقيق الشرعي إلى فريق من الموظفين الداخليين التابعين للإدارة.

1.2. تقرير التدقيق الشرعي الخارجي: هيئة الرقابة الشرعية للبنك مطالبة بتقديم تقرير عن مدى الالتزام في جميع العمليات المنفذة في البنك، إلا أن أغلب التقارير الصادرة لا تتسم بالمهنية الكافية للاقتناع بذلك فبعضها لا يوضح نطاق العمل، والمعايير المهنية التي تم العمل على أساسها في التدقيق، فضلاً عن عدم صياغة الرأي بشكل مهني، حيث يقتصر على المعاملات التي تم الاطلاع عليها، ولا يمتد للحكم الشامل على عمليات البنك ككل.

1.3. المخالفات الشرعية: طبيعة من يعمل أن يخطئ، ولكن المشكلة تكمن في معالجة الخطأ، وآليات تصحيح آثاره، وضمان عدم تكراره. وواقع الحال يشهد لتكرار الأخطاء نفسها، وعدم وضوح إجراءات التصحيح والمعالجة، رغم طول عمر بعض البنوك المنفذة. وهذا يعود إلى ضعف نظام الرقابة الشرعية الداخلية بكامله . على صعيد العاملين وأنظمة المعلومات والمنظومة الدفترية.

1.4. التطهير: تخضع الإيرادات الناجمة على المخالفات الشرعية للتجنيب من حسابات البنك لصالح الأعمال الخيرية، ورغم الحرص في الإسراع في صرف هذه الأموال إلا أن هناك استخدامات لهذه الأموال لا تتلاءم مع ما يجب الالتزام به.

2. تحديات الالتزام الشرعي:

2.1. المرجعية الشرعية: رغم توفر المرجعية الشرعية من خلال الفتاوى التي تصدرها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة إلا أنها أدت إلى بعض المظاهر السلبية كتعدد الفتوى بين التحليل والتحريم للمنتج الواحد، وتكرار العضو في العديد من المؤسسات بالإضافة إلى تركيز الجمهور على الفتوى على حساب التدقيق، ولذا فرض التطوير المهني في هذا الاتجاه التوقف عند عدة قضايا تبدو هامة للانتقال إلى مستوى أفضل من الالتزام الشرعي منها:

1.1.1. المعايير الشرعية الموحدة: تقنين العمل المصرفي الإسلامي يلزم ضرورة تقنين المرجعية الشرعية التي يعمل على أساسها . وتمثل المعايير الشرعية الموحدة التي يمكن أن يعمل القطاع المصرفي الإسلامي أهم التحديات التي تواجه الصناعة في كل بلد.

1.1.2. الفصل بين الفتوى والتدقيق: رغم أن هيئات الرقابة الشرعية تجمع بين الفتوى والتدقيق الشرعي، إلا أن هذا الجمع لم يكن مؤثراً في رفع كفاءة التدقيق الشرعي، وكانت الجهود التي تبذل في جانب الفتوى أكبر من تلك التي يبذلها أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في جانب التدقيق الشرعي، وهو ما يستدعي إعادة النظر في جمع الوظفيتين في هيئة الرقابة الشرعية، وإفراد وظيفة التدقيق الشرعي لدى مكاتب مهنية متخصصة.

1.1.3. الفتوى المركزية واللامركزية: هناك مطالب ملحة في تعيين هيئات شرعية عليا على مستوى السلطات الإشرافية بغرض الإفتاء لصالح البنوك، ورغم أن هذا يؤثر في مستقبل الفتوى اللامركزية على مستوى كل ومصيرها إلى التلاشي، غير أن السلطات الإشرافية لم تبين مصير وظيفة الفتوى اللامركزية التي تمارسها

الهيئات الشرعية على مستوى البنوك، وهل سيؤثر تلاشي هذه الوظيفة على تلاشي هيئات الرقابة الشرعية الخاصة على مستوى كل اكتفاء بالهيئة العليا.

1.1.4. تنظيم هيئات الرقابة الشرعية: وبصرف النظر عن الوقت الذي تكون الحاجة فيه للهيئات الخاصة على مستوى بنك قد خضعت للتطوير فإن الحاجة في المرحلة الحالية ما زالت قائمة، وهذا يتطلب وضع تنظيم مهني لهذه الهيئات يتضمن مؤهلات العضو، وآليات تحديد استقلاليته، وكذلك مدة العضوية، وعدد العضويات، ونطاق العمل في ضوء وجود هيئة الرقابة المركزية /العليا.

2.2. الضبط الشرعي:

1.1.5. دور البنوك المركزية: إن الالتزام الشرعي في واقع البنوك الإسلامية يتطلب مبادرات متميزة من السلطات الإشرافية على صعيد الرقابة الشرعية، وإصدار التعليمات والإرشادات الهادفة إلى ضبط الالتزام الشرعي، ولا يبدو الأمل في ضمان الالتزام الشرعي كبيراً في ظل غياب السلطات الإشرافية كالبنوك المركزية عن لعب هذا الدور .

1.1.6. الرقابة الشرعية الداخلية: إن غياب المساءلة عن المخالفات الشرعية، بل وعدم اكتشافها، يعود إلى ضعف نظام الرقابة الشرعية الداخلية على صعيد المنظومة المستندية، والعاملين والنظام المعلوماتي، وضعف هذا النظام يعود إلى ضعف الدور الإشرافي للبنوك المركزي في هذا الاتجاه.

1.1.7. مكتب التدقيق الشرعي الخارجي: أصبح ضعف التدقيق الشرعي الخارجي سمة ظاهرة في البنوك الإسلامية، والحلول المثلى تكمن في تطوير مهنة التدقيق الشرعي على غرار مهنة التدقيق المالي، واعتماد مكتب متخصصة للتدقيق الشرعي الخارجي. ويقع على السلطات الإشرافية مسؤولية الدفع باتجاه تحويل هذه الخطوة إلى واقع ملموس على صعيد المصرفية الإسلامية.

1.1.8. المحاسب القانوني الإسلامي: رغم أن المحاسب القانوني يمارسه عمله في التدقيق المالي على البنوك الإسلامية، غير أن عمله هذا لا ينجز وفق توجيه معايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة للمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تفرض أن يقوم بفحص الالتزام الشرعي أيضاً حتى يتوصل إلى رأيه المهني بصدق وعدالة القوائم المالية.

وتستعرض المحاضرة في سياق تلك الملابسات الواقعية ، والتحديات المستقبلية خمسة نماذج للالتزام الشرعي مع التحليل والتقييم، وهي:

1. **نموذج هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**
2. **نموذج مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا.**
3. **نموذج دولة الكويت.**
4. **نموذج سورية.**
5. **نموذج ماليزيا.**